AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلـــس التنفيـــذي
الدورة العادية الخامسة عشرة
سرت، الجماهيرية العظمى، 24-30 يونيو 2009

EX.CL/525 (XV)

تقرير عن تنفيذ مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي حول الموقف الأفريقي الموحد من تغير المناخ، (ASSEMBL/AU/DEC.236(XII)

يوليو 2009

مقدمة:

أعد هذا التقرير إعمالاً لمقرر المؤتمر (ASSEMBLY/AU/DEC.236(XII) حول الموقف الأفريقي الموحد من تغير المناخ. ويحدد التقرير القضايا الرئيسية محل اهتمام أفريقيا في المفاوضات حول تغير المناخ، ويبرز منهجيات وطرق تمثيل أفريقيا بوفد واحد في المفاوضات العالمية حول تغير المناخ المؤدية إلى مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ المزمع عقده في ديسمبر 2009 في كوبنهاجن، الدانمارك. كما يلقي التقرير الضوء على أعمال المتابعة.

أ. القضايا الرئيسية لمفاوضات تغير المناخ:

(1) حول التكيف مع تغير المناخ:

وفقاً للجنة الحكومية المعنية بتغير المناخ، تعد أفريقيا أكثر القارات قابلية للتأثر بتداعيات تغير المناخ. علاوة على ذلك، لدى أفريقيا أدنى قدرة على التكيف مع تغير المناخ. في تقدير أمانة الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ أن سوف تحتاج البلدان الأفريقية إلى 220 مليون دولار أمريكي سنوياً للتكيف مع تغير المناخ بحلول عام 2030. وطبقاً للمادة 4 (4) من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ، يقع على البلدان المتقدمة التزام قانوني بتوفير الموارد المالية للبلدان الأفريقية لتمكينها من التكيف مع تغير المناخ. وهذه المسؤولية التي تستوجب من البلدان المتقدمة توفير تمويل التكيف تعد التزاماً قانونياً، وبالتالي فهي ملزمة. وعلى الرغم من وجود بعض المقترحات بشأن تمويل تدابير التكيف من خلال مرفق البيئة العالمي، صندوق التكيف، صندوق البلدان الأقل نمواً، الصندوق الخاص لتغير المناخ والقنوات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف الأخرى، فإن التدابير المقترحة تحتاج إلى تعزيز كبير لكي تتناسب مع تحديات التكيف مع تغير المناخ. ويجب على أفريقيا أن تطالب بحزم بضرورة تحمل البلدان المتقدمة تكلفة

تغير المناخ في أفريقيا. في هذا الصدد، يجب إنشاء آلية لتمويل التكيف تحظى أفريقيا داخلها بتمثيل ملائم.

يجب على البلدان المتقدمة التي تعد انبعاثات غازات الدفيئة المنتشرة فيها مسؤولة إلى حد كبير عن تغير المناخ، أن توفر الموارد المالية لأفريقيا لتمكينها من التكيف مع تغير المناخ. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن أفريقيا تسهم بـ3,8% من انبعاثات غازات الدفيئة ولكنها تعاني بشدة من تأثيرات تغير المناخ مثل الفيضانات والجفاف وكوارث أخرى. ومن ثم يجب تعويض أفريقيا عن الخسائر التي تسببها سخونة الجو لآفاق التنمية فيها. وهو ما يتسق مع مبدأ " الملوث يدفع"، لأنه دين على البلدان المتقدمة لأفريقيا وليس معونة بل إنما هو تمويل تعويضي من البلدان التي يرتفع فيها معدل الانبعاثات إلى البلدان التي تعد الأكثر قابلية للتأثر بالتداعيات.

(2) <u>حول تخفيف تغير المناخ:</u>

من الأهمية بمكان أن تتعهد أفريقيا بالإسهام الطوعي في الجهود العالمية للتخفيف بالسير على درب آلية التنمية النظيفة التي تخفض انبعاثات الكربون، بما في ذلك من خلال آلية خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الإحراج والتدهور. ولكن من الجدير بالذكر أن آلية التنمية النظيفة أهملت أفريقيا بشكل واضح. فعلى سبيل المثال، اعتباراً من يونيو 2009، لا يخص أفريقيا من مجموع مشاريع آلية التنمية النظيفة المسجلة عالمياً وعددها 1681 مشروعاً سوى 30 مشروعاً فقط بما يمثل 1,87% من إجمالي المشاريع المسجلة. وعالمياً، تتعلق 0,29% فقط من هذه المشاريع بالتشجير وإعادة التشجير.ومن ثم، يجب أن تصمم أفريقيا على تحقيق إصلاح كبير على مستوى آلية التنمية النظيفة بحيث يتأتي تنفيذ المزيد من المشاريع في القارة الأفريقية. في هذا الصدد، يجب على أفريقيا أن تشدد على أن

تكون جميع مشاريع آلية التنمية النظيفة المسجلة في البلدان الأفريقية ذات عائد مجز لبلدان القارة على صعيد التنمية المستدامة.

بينما يسمح بروتوكول كيوتو بتسجيل مشاريع التشجير وإعادة التشجير داخل إطار آلية التنمية النظيفة، فإن قواعد التسجيل بالنسبة لهذه المشاريع هي بالغة التشدد والتعقيد، مما أدى إلى تنفيذ عدد قليل جداً فقط من مشاريع التشجير لآلية التنمية النظيفة. وعليه يجب حث أفريقيا على تعديل نظام تسجيل المشاريع بما يمكّن من تسجيل المزيد من مشاريع التشجير. والأهم من ذلك، يجب أن تطالب أفريقيا بأن يمنح التعويض المالي للبلدان الأفريقية نظير جهودها للحفاظ على موارد الإحراج القائمة بما أنها تمتص الكربون من الجو وبالتالي تفيد كمخفضات للكربون، وكذلك باعتبار أنه بالحفاظ على هذه الإحراج سوف تفقد أفريقيا آفاق تنموية أخرى، مثل التصنيع.

بناءً عليه، من الأهمية القصوى بالنسبة لأفريقيا أن تطلب (أ) خفضاً صارماً وإجبارياً لانبعاثات الكربون، كهدف مهم وطموح بحلول عام 2020 يشمل جميع البلدان المتقدمة (ب) ودعماً كبيراً من البلدان المتقدمة لجهودها في مجال التخفيف من خلال توفير موارد مالية واستثمارات القطاع الخاص.

(3) <u>حول نقل التكنولوجيا:</u>

طبقاً للمادة 4(4) من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ، تكون البلدان المتقدمة الأطراف ملزمة باتخاذ كافة الخطوات العملية نحو تعزيز وتسهيل وتمويل نقل التكنولوجيات والمعرفة البيئية الصحيحة إلى البلدان النامية. وهذا الالتزام نفسه تنص عليه المادة 10(ج) من بروتوكول كيوتو. والثابت أن البلدان الأفريقية تحتاج إلى التكنولوجيات الملائمة للتكيف مع تغير المناخ، وأيضاً للانطلاق على مسار التنمية النظيفة باستخدام تكنولوجيات صديقة للبيئة. ونظراً

لقابلية البلدان الأفريقية للتأثر بتغير المناخ والالتزامات القانونية الملزمة للبلـــدان المتقدمة، يجب على أفريقيا أن تناضل من أجل نقل تكنولوجيات التكيف والتخفيف من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

(4) **حول تعزيز القدرات:**

إن البلدان الإفريقية في حاجة ماسة لتعزيز القدرات على كافة المستويات للرد على تحديات تغيّر المناخ. فتعزيز القدرات ضروري في كل المجالات المتعلقة بخبرة الموارد البشرية في العلوم المتعلقة بالمناخ والأطر المؤسسية. ترمي اطر تعزيز القدرات في سياق العملية التفاوضية الدولية إلى أن توظف كدليل لأنشطة تعزيز القدرات في مجال تغيّر المناخ لأجهزة التمويلية. يجري حاليا مراجعة إطار تعزيز القدرات و من المنتظر أن تنتهي المراجعة في غضون المؤتمر ال15 للأطراف التي ستعقد في ديسمبر 2009 بكوبنهاجن. تحتاج إفريقيا إلى التشديد من جديد على حاجاتها في مجال تعزيز القدرات بحيث يتم معالجة المشاغل الرئيسية على نحو ملائم في إطار تعزيز القدرات الذي تم مراجعته.

(5) **حول الآليات المالية:**

تتعلق هذه النقطة بالمساعدة المالية والتمويل التعويضي من البلدان المتقدمة إلى البلدان الضعيفة والفقيرة. إن البلدان المتقدمة الأطراف ملزمة بتقديم موارد مالية لمساعدة البلدان النامية الأطراف على تطبيق الاتفاقية. في هذا الصدد، تم إنشاء آلية لتوفير تمويلات للبلدان النامية الأطراف. عهد مؤتمر الأطراف عملية الآلية المالية للمرفق العالمي للبيئة بشرط مراجعتها كل خمس سنوات. رغم أن هذه الآلية قائمة فإن مواردا مالية محدودة وضعت تحت تصرف إفريقيا وبلدان نامية أخرى. بالتالي يتوجب على إفريقيا أن تتحرك بقوة لفرض مراجعة الآلية المالية لتمهيد الطريق لتقديم المساعدة المالية للبلدان الإفريقية لمواجهة تحدي تغيّر المناخ. بالإضافة إلى ذلك يتعين إنشاء صندوق تعويض يخصص للبلدان الإفريقية على

أساس شروط واضحة خاصة ضرورة تعويض كل بلد.يجب تخصيص صندوق التعويض لتنفيذ الخطط الإنمائية لكل بلد التي يتعين إدماج إجراءات التكيّف فيها.

ب الإجراءات والإستراتيجيات المقترحة:

1. يتعين على الإتحاد الإفريقي أن يصبح طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ وبروتوكول كيوتو للتفاوض على نحو فعال خلال الدورات التفاوضية المقبلة باسمه الخاص. سيتم هذا بالإضافة إلى التصديق الفردي للدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي. وإلى غاية أغسطس 2009، فان 50 بلد إفريقية هي الآن طرفا في الاتفاقية المتعلقة بتغيّر المناخ وبروتوكول كيوتو. المذكرة التوجيهية ملحقة في المرفق الأول لهذا التقرير.

2. يعد الهيكل التفاوضي المقترح للعملية التفاوضية في إطار إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ وبروتوكول كيوتو فريقا تفاوضيا يتشكل من مؤتمر رؤساء الدول الأفريقيين حول تغيّر المناخ الذي يضم كل من الجزائر وجمهورية الكونغو وإثيوبيا وموريس وموزمبيق ونيجيريا وأوغندا وفريق من المتفاوضين/الخبراء حول تغيّر المناخ من كل الدول الأعضاء التي هي طرفا في الاتفاقية.

3. بتنظيم اجتماعات تحضيرية واستشارية تجند المفوضية كل المتفاوضين الإفريقيين حول تغيّر المناخ بهدف تبني موقف تفاوضي مشترك حول مسائل أساسية متعلقة بتغيّر المناخ.

4. باشرت المفوضية في إعداد إستراتيجية شاملة حول تغيّر المناخ خاصة بإفريقيا. مشروع الإستراتيجية ملحق في المرفق الثاني لهذا التقرير.

5. يتعين إنشاء وحدة متخصصة بتغيّر المناخ ومراقبة التصحر على مستوى المفوضية. ستتكفل الوحدة بتعزيز قدرات المفوضية وتدعيم تنسيق الشركاء وتنفيذ النشاطات المتعلقة بتغيّر المناخ على مستوى القارة وفقا للالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية. ستركز الوحدة على إعداد إستراتيجية إقليمية والتنسيق. مذكرة توجيهية ملحقة بالمرفق الثالث لهذا التقرير.

6. تعمل المفوضية مع الشركاء لدعم اللوجستية الضرورية لمشاركة المتفاوضين الإفريقيين في مؤتمر الأطراف ال15. إن الجدول الزمني للمفاوضات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ وبروتوكول كيوتو تحضيرا لكوبنهاجن (مؤتمر الأطراف الـــ15) واجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (اجتماع الأطراف الـــ5) هو كالتالي:

رقم	المفاوضات	المكان	التاريخ
.1	أعمال التعاون على المدى الطويل	بون ،ألمانيا	1من الى 12 يونيو 2009
	بروتوكول كيوتو		
	الجهاز الفرعي الخاص بالتنفيذ		
	الجهاز الفرعي الخاص بالاستشارة في مجال لعلوم والتكنولوجيا		
.2	أعمال التعاون على المدى الطويل	بون، ألمانيا	من 10 إلى 14 أغسطس 2009
	بروتوكول كيوتو		
.3	أعمال التعاون على المدى الطويل	بانكوك، تايلاند (مشاركة رؤساء الدول)	من 28 سبتمبر إلى 9 أكتوبر 2009
	بروتوكول كيوتو		

.4	أعمال التعاون على المدى الطويل بروتوكول كيوتو	برشلونة، إسبانيا	من 2 إلى 6 نوفمبر 2009
.5	أعمال التعاون على المدى الطويل بروتوكول كيوتو المسائل المتعلقة بالأجهزة الفرعية	مؤتمر الأطراف الـ15 واجتماع الأطراف،كوبنهاجن، الدانمارك،(بمشاركة رؤساء الدول)	من 7 إلى 18 ديسمبر 2009
.6	الجهاز الفرعي الخاص بالاستشارة في مجال لعلوم والتكنولوجيا	مشارك	

7. تشجع المفوضية الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي على تأييد الموقف الإفريقي المشترك حول تغيّر المناخ من خلال ممثلياتها لدى نظام الأمم المتحدة والمشاركة في الاجتماعات الهامة حول تغيّر المناخ اجتماع مجموعة ال8 + برنامج التحسيس، لا مادالينا، ايطاليا، 8 –10 يوليو 2009 ، المنتدى الاقتصادي –18 يوليو 2009 ، اجتماع الأمانة العامة للأمم المتحدة لرؤساء الدول، نيويورك ، سبتمبر 2009 ، اجتماع رؤساء الدول والحكومات بكراكاس والمنتديات العالمية الأخرى.

8. كما تشجع المفوضية الفريق التفاوضي الإفريقي و سفراء الإتحاد الإفريقي على استخدام بيان الجزائر المحدّث، نيروبي، مايو 2009 –" برنامج إفريقيا حول المناخ المقدم إلى كوبنهاجن".

–

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/525 (XV)
ANNEX.I

الإجراءات التشاورية التي اتخذتها المفوضية

–

الإجراءات التشاورية التي اتخذتها المفوضية لإعداد التقرير

- تنفيذا لمقرر القمة، فإن المفوضية قد نظمت أو شاركت في اجتماعات الأطراف الفاعلة التالية:

1. الاجتماع مع الشركاء حول التغير المناخي، 1 أبريل 2009 في أديس أبابا.
2. اجتماع المفاوضين الإفريقيين، 14 مايو 2009 في أديس أبابا.
3. المؤتمر الوزاري الثالث (لوزراء المالية الإفريقيين) حول تحديد استثمارات مالية إضافية وتدفقات مالية لمواجهة التحديات الخاصة بالتخفيف من حدة التغير المناخي والتكيف معه، 21–22 مايو 2009 في كيجالي، رواندا.
4. اجتماع مجموعة المفاوضين الإفريقية، نيروبي، كينيا 23–28 مايو 2009. خبراء/ مفاوضون
5. المؤتمر الوزاري الإفريقي حول البيئة، جلسة خاصة حول التغير المناخي، 25–29 مايو نيروبي، كينيا.

- أجرت المفوضية أيضا مشاورات مع رئيس المؤتمر الوزاري الإفريقي حول البيئة (جنوب إفريقيا) وأمانة المؤتمر الوزاري الإفريقي حول البيئة والمجلس الإداري للمؤتمر الوزاري الإفريقي حول البيئة فضلا عن شركاء ثنائيين ودوليين.

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700

Website: www.africa-union.org

EX.CL/525 (XV)
ANNEX.II

ورقة مفاهيمية

انضمام الاتحاد الإفريقي إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطار حول التغير المناخي وبروتوكول كيوتو

—

ورقة مفاهيمية

انضمام الاتحاد الإفريقي إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطار حول التغير المناخي وبروتوكول كيوتو

يونيو 2009

الخلفية:

إن التغير المناخي يؤثر سلبا على إفريقيا كما يظهر ذلك في انخفاض الموارد المائية والإنتاج الزراعي وانتشار الأمراض المنقولة في أماكن جديدة وانخفاض كمية الأسماك وسقوط كميات هائلة من الأمطار من بين أمور أخرى. ويسهم التغير المناخي بصورة كبيرة في الفقر السائد وانعدام الأمن الغذائي وضعف النمو الاقتصادي في إفريقيا. ويبلغ عدد السكان الأكثر فقرا في إفريقيا والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي حوالي 200 مليون شخص وعلى وجه التحديد بسبب اعتمادهم على المناخ لكسب سبل العيش ــ هيمنة الزراعة المعتمدة على الأمطار. ومن المتوقع أن يزداد ضعفهم مع التغير المناخي المترتب على التفاقم المتوقع للتقلب المناخي (على سبيل المثال مزيد من الأمطار والفيضانات). ومن المتوقع أيضا حدوث تغيرات مماثلة في المحصولات والموارد المائية الموسمية وانتشار الملاريا والحشرات المؤذية وغير ذلك من الجوانب المناخية الحساسة للحياة الريفية. وتعتبر تقلبات المناخ أكبر خطر يواجه الريفيين الفقراء الذي لا يملكون إلا خيارات ضئيلة ــ على الأقل الوصول إلى الموارد والاعتماد على الأمطار لكسب وسائل العيش ــ. وبالطريقة نفسها، فإن الاقتصاديات الوطنية المعتمدة على منتجات الزراعة البعلية هي أكثر عرضة للتغير المناخي. كما يواجه خطرَ

التقلب المناخي إنتاجُ الطاقة المائية، ومصادر الري، وصيد الأسماك، والرعي، وصناعات المحاصيل الجديدة، وسكان المناطق المعرضة للفيضانات.

أكد التقرير التقييمي الرابع للفريق الحكومي المشترك حول التغير المناخي في إفريقيا لعام 2007، بدرجة عالية من الثقة، أن إفريقيا هي إحدى القارات الأكثر عرضة للتغير التقلب المناخيين، وهو وضع زاد من خطورته تفاعلُ "ضغوط متعددة" على مستويات مختلفة وضعف القدرة على التكيف.

تواصل المفوضية ترشيد جهود الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية فضلا عن الأطراف الفاعلة الأخرى في التعامل مع التحديات المتعددة، بما يشمل التغير المناخي. وبالتالي، يتعين على البلدان الإفريقية الانضمام إلى المجتمع الدولي بسرعة لمكافحة التغير المناخي نظرا لآثاره المدمرة. وبالرغم من أن بعض الدول قد اتخذت على انفراد خطوات إيجابية من خلال التصديق أو التوقيع على الاتفاقية وبروتوكول كيوتو، إلا أنه آن الأوان لأن ينضم الاتحاد الإفريقي أيضا إلى الاتفاقية وبروتوكول كيوتو ويدعم بذلك جهود الدول الانفرادية. وحتى 11 أبريل 2007، كانت 195 دولة ومنظمة اقتصادية إقليمية (على سبيل المثال الجماعة الاقتصادية الأوروبية) قد صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطار حول التغير المناخي. واعتبارا من التاريخ نفسه، كانت 50 دولة إفريقية قد صدقت على الاتفاقية، بينما قامت 184 من أطراف الاتفاقية (بما في ذلك الجماعة الاقتصادية الأوروبية) بالتصديق على البروتوكول الخاص بها ومن بينها 50 دولة إفريقية. أما بروتوكول كيوتو فهو مفتوح أمام أطراف الاتفاقية فقط للانضمام. وهذا يعني أنه يتعين أولا على الاتحاد الإفريقي التصديق على الاتفاقية قبل بروتوكول كيوتو.

يمكن للدول ومنظمات التكامل الاقتصادية الإقليمية أن تكون أطرافا في الاتفاقية. ويقوم كل طرف في الاتفاقية بتعيين مركز اتصال وطني. ووفقا للمادة 22 من البروتوكول، تصبح الدول والمنظمات الاقتصادية الإقليمية أطراف في الاتفاقية

فور التوقيع على الاتفاقية أو الانضمام إليها أو قبولها، حيث أن للانضمام نفس الأثر القانوني الذي يتمتع به التصديق أو القبول أو المصادقة. غير أنه خلافا للتصديق الذي يجب أن يتم عبر التوقيع، فإن الانضمام يتطلب فقط خطوة واحدة وهي إيداع وثائق الانضمام. وقد تم فتح الاتفاقية للانضمام منذ تاريخ إغلاقه أمام التوقيع في 19 يونيو 1993 (المادة 20 من البروتوكول). إن التوقيع، على خلاف التصديق والقبول والمصادقة أو الانضمام، لا يلزم الموقع بالمعاهدة بل يلزمه بالامتناع عن القيام، بحسن نية، بأي عمل قد يقوض أهداف وأغراض المعاهدة. يتم إيداع وثائق التصديق أو القبول أو المصادقة أو الانضمام إلى المودع لديه مثل الأمين العام للأمم المتحدة. وفي وثائق انضمامها، يتعين على منظمات التكامل الاقتصادية الإقليمية الإعلان عن نطاق صلاحياتها بخصوص المسائل التي تُعنى بها الاتفاقية. كما يتعين على هذه المنظمات إطلال المودع لديه على أي تعديل جوهري في نطاق صلاحياتها على أن يقوم المودع لديه بإبلاغ الأطراف بذلك.

وفقا للمادة 94 من معاهدة الجماعة الاقتصادية الإفريقية (1991)، تقوم الدول الأعضاء بتحديد واعتماد مواقف مشتركة في إطار الجماعة حول المسائل المتعلقة بالمفاوضات الدولية بهدف تشجيع وحفظ مصالح إفريقيا. وتحقيقا لهذا الغرض، يتعين على الجماعة إعداد دراسات وتقارير لمساعدة الدول الأعضاء على مواءمة مواقفها حول المسائل المذكورة بصورة أفضل. إن تفويض الاتحاد الإفريقي للانضمام إلى اتفاقات دولية من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة الإطار حول التغير المناخي وبروتوكول كيوتو، منصوص عليه في المادة 92 من معاهدة الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

أولا – <u>أهداف الاتفاقية:</u>

وفقا للمادة 2 من الاتفاقية، يتمثل الهدف الأقصى لهذه الاتفاقية وأي صكوك قانونية أخرى ذات الصلة قد تعتمدها الأطراف، في تثبيت تركزات غازات الدفيئة

في الغلاف الجوي على مستوى يمكن معه تفادي الاصطكاك البشري بالنظام المناخي. ويجب تحقيق مثل هذا المستوى في إطار زمني كاف لتمكين النظم الإيكولوجية من التكيف بصورة طبيعية مع التغير المناخي وصولا إلى التأكد من عدم تعرض الإنتاج الزراعي لأي خطر وضمان استمرارية التنمية الاقتصادية المستدامة.

ثانيا- مزايا انضمام الاتحاد الإفريقي إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطار حول التغير المناخي وبروتوكول كيوتو:

بانضمامه إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطار حول التغير المناخي، سيصبح الاتحاد الإفريقي الجهاز الدولي الرئيسي الذي يتعامل مع المشكلة العالمية العاجلة المتمثلة في التغير المناخي. وبصفته طرفا، سيتمتع الاتحاد الإفريقي بالسلطات الكاملة، بما في ذلك التصويت، في جلسات مؤتمر أطراف الاتفاقية واجتماع أطراف بروتوكول كيوتو الذي ينص على تفعيل الاتفاقية وبروتوكول كيوتو.

وبالجملة، فإن تمتع الاتحاد الإفريقي بصفة الطرف سيمكنه من القيام بما يلي:

- الدعوة من أجل المصالح الإفريقية والنهوض بها خلال مؤتمرات الأطراف/اجتماعات الأطراف.
- التضامن مع البلدان المتأثرة في مواجهة المسألة العاجلة والمتفاقمة الخاصة بأبعاد العولمة.
- الاستفادة من التعاون مع البلدان الأخرى المتأثرة ومع البلدان المتقدمة في تحديد وتنفيذ برامجها الخاصة بمكافحة التغير المناخي عبر اتخاذ تدابير مخفِّفة.
- تحسين الوصول إلى التكنولوجيات والبيانات ذات الصلة.

- الاستفادة من المشاركة كطرف في عمل الجهاز العلمي حول المشورة التكنولوجية والعلمية وجهاز التنفيذ الفرعي.
- تعيين علماء وإدراجهم في قائمة الخبراء التي سيتم تشكيل فرق خاصة على أساسها للتعامل مع المسائل العلمية والتكنولوجية الخاصة.

ثالثا- <u>الفوائد العائدة للاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء:</u>

- ضمان مواقف إفريقية مشتركة خلال جلسات الاتفاقية حول المسائل ذات الاهتمام القاري
- توفير زعامة سياسية خلال جلسات الاتفاقية
- الإبقاء على التضامن الإفريقي خلال الجلسات
- تعزيز صلة الاتحاد الإفريقي بالموضوع
- توفير الدعم الفني وغير ذلك من أنواع الدعم للمجموعات الإفريقية خلال التحضيرات السابقة للقمة وخلال اجتماعات أطراف الاتفاقية.
- تعزيز المساهمة في تحقيق الأهداف وغيرها من الاتفاقيات البيئية ذات الصلة.

رابعا- <u>الأساس السياسي:</u>

- شكلت عضوية المجموعة الأوروبية بصفتها طرفا كاملا في الاتفاقية خطوة إستراتيجية هامة قامت بها البلدان الأوروبية.لقد تعززت نفوذها السياسية والانتخابية في عمليات الاتفاقية عن طريق هذا الطرف الإضافي في مساعدة ودعم ممثلي كل بلد لدى أعضاء الإتحاد الأوروبي . في هذا الصدد ، شرع العديد من الممثلين الأفارقة في مناقشة جدية لإمكانية انضمام مفوضية الإتحاد الإفريقي كطرف في الاتفاقية و برتوكول كيوتو.

- لقد تبين أنه ما لم يصبح الإتحاد الإفريقي طرفا كاملا في الاتفاقية، فإن مصالح القارة لن تأخذ بعين الاعتبار في عمليات هذا الصك الهام.
- على غرار المجموعة الأوروبية بصفتها طرفا ملتزما كليا باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغّير المناخ وبرتوكول كيوتو والتي توفر متفاوضين أوروبيين بالقوة والدعم الضروري في أي عملية اتخاذ قرار، فإن مفوضية الإتحاد الإفريقي عندما تصبح طرفا في الاتفاقية ستساعد أعضاءها على تسخير التنسيق الضروري لدفع القضايا الأفريقية.
- كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية تعترف بالحاجات الخاصة للبلدان النامية وتناشد الدول المتقدمة على مساعدتها في تلبية حاجاتها الخاصة بالموائمة. فعلى سبيل المثال تنص الفقرة 4 من المادة 4 للاتفاقية ما يلي " تقوم البلدان المتقدمة النمو الأطراف والأطراف الأخرى المدرجة في المرفق الثاني أيضا بمساعدة البلدان النامية الأطراف المعرضة بصفة خاصة لآثار تغيّر المناخ الضارة في تغطية تكاليف التكيّف مع تلك الآثار الضارة".غير أنه ما لم تتحدث البلدان الإفريقية بصوت واحد و تطلب من أن تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها في إطار الاتفاقات الدولية المتعلقة بتغيّر المناخ، فإن البلدان المتقدمة قد لا تف بالتزاماتها.

الخلاصة:

يعد مؤتمر الأطراف الهيئة العليا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ وهو يتشكل من وزراء البيئة يجتمعون مرة في السنة لبحث تطورات الاتفاقية. من المتوقع أن يشارك في المؤتمر 10.000 فرد على الأقل بما في ذلك من البلدان كمراقبين والمجموعات الصناعية ومنظمات غير حكومية .

إن الأهداف النهائية للاتفاقية المتعلقة بتغيّر المناخ هي " الوصول إلى تثبيت تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي. وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ،وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر،وتسمح بالمضي قدما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو مستدام".يتمثل الهدف الشامل لمؤتمر الأطراف الـــ15 في إعداد اتفاق عالمي طموح متعلق بالمناخ للفترة التي تبدأ من سنة 2012 حينما تنقضي فترة الالتزام الأولى في إطار برتوكول كيوتو.

خلال الدورة الـــ12 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي في يناير 2009،أعطى رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين تعليمات للمفوضية لتتصدر وتنسق تشكيل موقف مشترك لإفريقيا بشأن المفاوضات العالمية المتعلقة بتغيّر المناخ وتقدم تقريرا عن ذلك لقمة الإتحاد الإفريقي المقررة في يونيو/يوليو 2009. جاء التفويض في الوقت المناسب وحفز الطلب الموجه لإتحاد الإفريقي ليكون طرفا في الاتفاقيات العالمية كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغّير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي لأن انضمام إفريقيا إلى هذه الاتفاقيات سيستخدم كأرضية لطلب تعويضات ومزيدا من الموارد المالية لمعالجة مسائل تغيّر و تقلبات المناخ.

في هذا الصدد، تلتمس المفوضية موافقة المؤتمر على انضمام الإتحاد الإفريقي إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ وبرتوكول كيوتو لدعم المتفاوضين الأفريقيين وإعطاء توجيهات سياسية على مستوى عملية التفاوض لمناقشة المسائل الناشئة والعمليات الجارية المتعلقة بتغيّر المناخ في إفريقيا لاسيما المفاوضات حول النظام المتعلق بتغيّر المناخ لما بعد 2012.

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/525 (XV)
ANNEX.III

إطار برنامج تغير المناخ

اقتراح يحتاج لمساندة

—

مفوضية الاتحاد الأفريقي
إطار برنامج تغير المناخ
اقتراح يحتاج لمساندة

المحتويات

1. المقدمة
1.1 مفوضية الاتحاد الأفريقي وتغير المناخ
2.1 مجالات التركيز ذات الأولوية بالنسبة لأفريقيا فيما يتعلق بتغير المناخ
3.1 دور مفوضية الاتحاد الأفريقي في تغير المناخ
2. أهداف البرنامج
1.2 إعداد وتنسيق سياسات إقليمية
2.2 تعبئة الموارد لتغير المناخ
3.2 تنسيق الدعم
3. التبرير
4. تحديد الأنشطة الرئيسية
1.4 التخطيط
2.4 أعمال السياسات الإقليمية
3.4 الاجتماعات التفاوضية للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ
4.4 الدعم الفني للمفاوضين وصانعي السياسات ومنفذي البرنامج
5.4 وحد التغير المناخي في مفوضية الاتحاد الأفريقي
5. الإطار المنطقي والميزانية
6. الملاحق

موجز الميزانية

المقدمة

1.1 مفوضية الاتحاد الأفريقي وتغير المناخ

قبل نهاية عام 2006 اقتصرت أساساً مشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقي في قضايا تغير المناخ على المشاركة في مؤتمر أطراف الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول تغير المناخ. ولكن مع نشر مراجعة ستيرن حول اقتصاديات تغير المناخ في لأكتوبر 2006، صارت عدة أقاليم في العالم، بما في ذلك أفريقيا، معنية تماماً بتأثير التغير المناخي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي أواخر عام 2006، أطلقت المفوضية دراسة لإعداد ورقة موقف تلقي الضوء على التحديات والفرص التي يطرحها تغير المناخ على أفريقيا. وكانت ورقة الموقف هذه موضوعاً فرعياً في قمة يناير 2007 في أديس أبابا.

منذ تلك اللحظة، صارت المفوضية أكثر انخراطاً في المناقشات التي تناولت بالبحث الرهانات الحيوية التي تخص أفريقيا في هذا الحوار وشملت الشركاء الإقليميين والعالميين على حد سواء لكي يسهموا في تعزيز مصالح القارة والدفاع عنها. ولعل في الصدارة من النتائج الملموسة التي تمخضت عنها تلك الجهود أنه قد تم تحديد تغير المناخ كأحد الركائز الاستراتيجية الثماني لإطار التعاون بين الاتحاد الأفريقي/الاتحاد الأوروبي الذي أرسي في لشبونة، البرتغال، في ديسمبر 2007. منذ ذلك الحين، اتخذ الاتحاد الأفريقي/الاتحاد الأوروبي تدابير ملموسة لدفع التعاون بينهما إلى الأمام نحو التصدي لتأثير تغير المناخ في أفريقيا. ولقد شملت هذه التدابير مساندة تنفيذ الجدار الأخضر العظيم لمبادر الصحراء والساحل، معالجة مشكلة تدهور الأراضي والتنمية الريفية وإعداد خريطة طريق حول تغير المناخ.

كما أن إنشاء سكرتارية مشتركة تحص الاتحاد الأفريقي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/البنك الأفريقي للتنمية حول المناخ من أجل التنمية، مثل علامة بارزة أخرى بالغة الأهمية على مساء دمج تغير المناخ في الأجندة التنموية للقارة من

خلال دعم القدرات على المستويين الإقليمي والوطني لتعزيز قدرة أفريقيا على التكيف والتعايش بمرونة مع ظاهرة تغير المناخ.

صدر عن قمة يناير 2009 قرار رئيسي كلف المفوضية، من بين أمور أخرى، بتسهيل بناء موقف أفريقي موحد في سياق التحضير لمؤتمر COP15 في كوبنهاجن، الدانمارك، في ديسمبر 2009. ولقد استطاعت المفوضية من خلال مفوض التنمية الريفية والزراعة أن تحقق نجاحاً باهراً في تأكيد أن أفريقيا تتحدث بصوت واحد مسلطاً الضوء علة المجالات ذات الأولوية بالنسبة لأفريقيا، وعلى الأخص قضايا التكيف والتعويض باعتبار أن تغير المناخ يتسبب في خسائر للاقتصاد الأفريقي وهو ما يكبد القارة تكلفة باهظة. ولقد كان العمل مع المجلس الوزاري الأفريقي حول البيئة ومجموعة المفاوضين الأفريقيين أفضل تنظيماً وانسياباً لضمان موقف أفريقي موحد أثناء مؤتمرCOP15.

وبناءً على هذه الخلفية، قررت إدارة التنمية الريفية والزراعة، باعتبارها الإدارة المسؤولة عن تغير المناخ داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي، إعداد هذا الاقتراح الإطاري للتصدي للتحدي الذي تواجهه مفوضية الاتحاد الأفريقي في ضوء المسؤولية الأكبر التي تقع على عاتقها فيما يتعلق بقضايا تغير المناخ في أفريقيا.

2.1 المجالات ذات الأولوية المحددة لأفريقيا قيما يخص تغير المناخ

حدد الاتحاد الأفريقي، من خلال أجهزة المؤتمر الوزاري الأفريقي للبيئة، ثلاث قضايا رئيسية يجب أن تركز القارة عليها على المدى الفوري، بغية التزود بمنهج فعال للتعامل مع المشاكل الناجمة عن التغير المناخي.بصفة عامة تتمثل هذه المجالات في: التكيف، التخفيف من الحدة والدعم.

في مجال التكيف تتمثل الأولويات في:

- الحد من الكوارث وإدارة المخاطر.
- إعداد الخطط القطاعية للتكيف في القطاعات التي تتصف بالضعف مثل: المياه، الزراعة، المناطق الساحلية، الصحة، البنية التحتية، التنوع الإحيائي

والنظم البيئية، الغابات، الطاقة، النقل، الإدارة الحضرية، السياحة، مصائد الأسماك، التجارة، المالية والتخطيط.والأخذ في الاعتبار النتائج القطاعية.

- بناء قدرات اقتصادية واجتماعية من خلال تنويع الاقتصادات لتقلي الاعتماد على القطاعات الحساسة للمناخ، بما في ذلك من خلال استخدام المعارف والممارسات المحلية وتعضيد المنظمات الأهلية.

فيما يتعلق بالتخفيف، فإن الهدف العام هو تنفيذ سياسات تنمية مستدامة وتدابير للتخفيف في أفريقيا مع تركيز خاص على تنمية المجتمعات الأصلية والمحلية والنساء والأطفال في أفريقيا. وقد تم تحديد المجالات التالية لأعمال التخفيف، ومن ضمن الاقتراحات الأكثر وضوحاً:

- *قطاع الطاقة:* الارتقاء بمستوى الاستثمار للتمكين من الوصول إلى طاقة أكثر نظافة بسعر معقول خاصة بالنسبة للمجتمعات الريفية، تنمية مصادر ملائمة لمواد الطاقة البديلة، أعداد سياسات وتدابير لزيادة فعالية الطاقة، إرساء منهج احترازي لتطوير الوقود الإحيائي للتخفيف ولضمان أمن الطاقة.
- *خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات*: بما في ذلك إنشاء آليات قائمة على السوق لتقديم مكافآت أو حوافز مقابل الحفاظ على الغابات أو تفادي إزالة الغابات وأيضاً نظير ممارسات الإدارة المستدامة للغابات.
- *استخدام الأراضي، التغير في استخدام الأراضي والغابات:* إن هذا البند باعتباره المصدر الأول لانبعاث الغازات في أفريقيا فإنه يمثل احد المجالات الرئيسية لأعمال التخفيف في القارة ويشمل أفضل الممارسات لتعزيز عزل الكربون وخفض الانبعاثات.
- *استخدام وزيادة الفرص المتاحة من خلال السوق العالمية للكربون:* يتعين على أفريقيا السعي نحو أهداف طموحة ملزمة للدول المتقدمة لتأمين أسعار الكربون، تشمل مجالات العمل الرئيسية بالنسبة لأفريقيا إصلاح قواعد آليات السوق مثل آلية التنمية النظيفة لزيادة فرص الوصول أمام البلدان الأفريقية والتمكين من التنفيذ الكامل لإطار نيروبي وبناء القدرات في

أفريقيا لكسب فرصة الوصول إلى الآليات المالية المتاحة (آليـــة التنميـــة النظيفة، مرفق البيئة العالمي، البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية، من بين آليات أخرى).

4. إبراز الأنشطة الرئيسية

1.4 الاتحاد الأفريقي أصبح دولة طرف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ وبروتوكول كيوتو

1.1.4 مشروع مقرر للعرض على قمة رؤساء الدول في يونيو/يوليو 2009 في سرت، ليبيا. سوف يشتمل المقرر على كافة التفاصيل اللازمة لكي يصـــبح الاتحاد الأفريقي طرفاً ويتم إنشاء وحدة تختص بتغير المناخ داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي.

2.1.4 التأكد من أن تغير المناخ قد أدرج على جدول أعمال اللجنة التنفيذية لقمة يوليو.

3.1.4 إعداد ورقة موقف للاتحاد الأفريقي لكي يصـــبح طرفـــاً فـــي الاتفاقيـــة والبروتوكول.

2.4 التخطيط

1.2.4 تحضير خطة التنفيذ لمفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن تغير المناخ.

2.2.4 إعداد الخطة الاستراتيجية لمنتصف المدة (أربع سنوات) لمفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن تغير المناخ.

3.2.4 إعداد خطة استراتيجية طويلة الأجل (عشر سنوات) لمفوضـــية الاتحـــاد الأفريقي.

4.2.4 تحديد مصادر التمويل الرئيسية للتغير المناخي وإعداد استراتيجية لتمويل صندوق مفوضية الاتحاد الأفريقي لبرامج تغير المناخ.

3.4 أعمال السياسات الإقليمية

1.3.4 الأنشطة المتصلة بإعداد وتنسيق السياسات القارية بشـــأن تغيـــر المنـــاخ، بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية.

2.3.4 اجتماعات إعداد السياسات الأفريقية: العمل مع خبراء السياسات، إدراج أوراق المواقف والمذكرات المفاهيمية.

3.3.4 دعم وتنسيق مختلف المبادرات داخل اللجان الاقتصادية الإقليمية.

4.3.4 استراتيجية ونظم لتنسيق مساهمات المؤسسات العلمية والبحثية الإقليمية.

5.3.4 دراسات قطاعية، بالتعاون مع الشركاء، حول تأثيرات وتكلفة تغير المناخ.

- تحديد نطاق صلاحيات للشركاء لإعداد أوراق مواقف.
- إعداد أوراق مواقف بشأن القطاعات الضعيفة مثل: المياه، الزراعة، المناطق الساحلية، الصحة، البنية التحتية، التنوع الإحيائي والنظم البيئية، الغابات، الطاقة، النقل، الإدارة الحضرية، السياحة، مصائد الأسماك، التجارة، المالية والتخطيط.. وأخذ في الاعتبار النتائج القطاعية.

6.3.4 إعداد دراسات حول عزل الكربون تستند على النظم البيئية لمختلف النظم البيئية في أفريقيا، بالتعاون مع الشركاء:

- تحديد نطاق صلاحيات للشركاء لإعداد أوراق مواقف.
- إعداد أوراق مواقف حول كمية الكربون المصادر من خلال الغابات، والزراعات الغابية، الأراضي الجافة/نصف الجافة، المياه والأراضي الرطبة والنظم البيئية الأخرى ذات الصلة.

7.3.4 إعداد ورقة موقف شاملة حول التأثيرات والتكلفة وعزل الكربون لدعم المواقف الأفريقية الفورية.

8.3.4 مساندة موظفي وخبراء مفوضية الاتحاد الأفريقي للمشاركة في الاجتماعات الوزارية المتصلة بمجالات السياسات، مثل اجتماعات القمة لوزراء المالية حول تغير المناخ، المؤتمر الوزاري الأفريقي للبيئة، المجلس الوزاري الأفريقي للمياه ومؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المؤولين عن العلم والتكنولوجيا.

4.4 الاجتماعات التفاوضية حول الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ

يبين الجدول أدناه الاجتماعات الرئيسية الخاصة بالاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ المبرمجة في عام 2009 وتوجد مساعي بشأنه وفقاً لما يعكسه البندان 1.4.4 و6.4.4

التسلسل	المفاوضات	المكان	التاريخ
1	اتفاقية التعاون طويلة الأجل بروتوكول كيوتو تنفيذ الهيئات الفرعية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والفنية	بون، ألمانيا	1-12 يونيو 2009
2	اتفاقية التعاون طويلة الأجل	بون، ألمانيا	10-14 أغسطس 2009
3	اتفاقية التعاون طويلة الأجل	بانكوك، تايلاند	28 سبتمبر-9 أكتوبر 2009
4	اتفاقية التعاون طويلة الأجل	برشلونة، أسبانيا	2-6 نوفمبر 2009
5	اتفاقية التعاون طويلة الأجل بروتوكول كيوتو قضايا الهيئات الفرعية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والفنية		

1.4.4 زيارات بعثات الاتحاد الأفريقي وعقد اجتماعات مع لجنة سفراء الاتحاد الأفريقي في نيويورك وبروكسل وجنيف ونيروبي وأديس أبابا.

2.4.4 دعم الاجتماعات التحضيرية للمفاوضين الأفريقيين نحو مؤتمر COP15 (يونيو/يوليو وأكتوبر).

3.4.4 مساندة المفاوضين الأفريقيين لتمكينهم من المشاركة في اجتماعات الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ (COP15)، كوبنهاجن، الدانمارك.

4.4.4 إنشاء سكرتارية للمفاوضين في الدانمارك لتوفير الدعم اللوجستي والفني للمفاوضين الأفريقيين.

5.4.4 تعيين فنيين لمساندة المفاوضين في COP15.

6.4.4 مساندة الرؤساء الأفريقيين للمشاركة في اجتماعات الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ (COP15).

7.4.4 دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفاوضين للمشارك في الاجتماعات الإضافية حيثما تكون هناك مناقشات مهمة حول تغير المناخ.

- اجتماع على هامش مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يوليو 2009 في سرت، ليبيا لتوضيح وتحديث المعلومات الرئيسية المنبثقة عن مفاوضات يونيو في بون وأيضاً لدعم مفوض التنمية الريفية والزراعة أثناء الإحاطة الإعلامية لرؤساء الدول.
- الاجتماعات التمهيدية سواء في أديس أبابا أو في الجزائر العاصمة للإعداد لمفاوضات COP15.
- مجموعة الـ8 + برنامج التوعية
- المنتدى الاقتصادي – 18 يوليو 2009ز
- اجتماع الأمين العام للأمم المتحدة لرؤساء الدول في سبتمبر 2009.

5.4 الدعم المالي والفني لسياسات وبرامج تغير المناخ

1.5.4 تدريب المفاوضين.

2.5.4 مؤتمر حول خيارات تطوير التكنولوجيا من أجل استراتيجيات للتكيف والتخفيف حيال تغير المناخ في أفريقيا.

3.5.4 تطوير مركز الخبراء عبر الإنترنت لمفوضية الاتحاد الأفريقي حول تغير المناخ في أفريقيا.

4.5.4 تحديد فجوات تمويل التغير المناخي من أجل أفريقيا من خلال خبير استشاري.

5.5.4 إعداد استراتيجيات من أجل أفريقيا للاستفادة من صناديق تغير المناخ الحالية والمستقبلة.

6.5.4 الاجتماع مع المنظمات ذات الصلة مثل: البنك الدولي، الصندوق البيئي العالمي، الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي ومؤسسات تمويل أخرى لتحديد منهجيات للتمويل المحسن من أجل أفريقيا.

6.4 وحدة تغير المناخ في مفوضية الاتحاد الأفريقي

1.6.4 تعزيز الإطار المفاهيمي لوحدة التغير المناخي في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

2.6.4 تنفيذ وحدة التغير المناخي لمفوضية الاتحاد الأفريقي (انظر التفاصيل الخاصة بالوحدة المقترحة في الملحق 1)

وقد تم تحديد ثلاث فئات من تدابير الدعم والتمكين لمساندة جهود أفريقيا للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف حدته، وهي:

- بناء القدرات في مجال تطوير المؤسسات: الموارد البشرية، العلم والتكنولوجيا، صنع القرارات والسياسات والمفاوضات.
- اكتشاف الآليات المالية المثلى بما في ذلك الوطنية والمحلية منها: متعددة الأطراف والثنائية والقطاع الخاص، والتأمين، الخ. ويجب أن تستند هذه الآليات إلى مبادئ التوافر والإنصاف والزيادة والموثوقية.
- تطوير التكنولوجيا ونقلها: تشمل بعض الأفكار المقترحة التجهيزات الإلكترونية (مثل الري بالتنقيط، الحصاد المائي، مجموعة المحاصيل المقاومة للجفاف، تقنيات الطاقة المتجددة، تقنيات البناء، الخ) والبرامج الإلكترونية (مثل المعارف، الأنظمة، الإجراءات وأفضل الممارسات). وبالنسبة لهذا المجال، يجب معالجة المسائل المتعلقة بالحواجز التي تعيق

التطور التكنولوجي ونقل التكنولوجيا، وتعزيز الأبحاث والتعاون التكنولوجي.

3-1 <u>دور مفوضية الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بتغير المناخ:</u>

تتعلق القضية الأولى في هذا الصدد بدور مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي ينبثق عن المقرر الصادر عن رؤساء دول الاتحاد الأفريقي في يناير 2009 والذي يقرأ جزئياً على النحو التالي:

"يقر بأنه ينبغي لأفريقيا أن تمثل من قبل وفد واحد يمنح صلاحية التفاوض نيابة عن جميع الدول الأعضاء مع تفويض بضمان عدم تخفيض تدفقات الموارد إلى أفريقيا ويكلف المفوضية بتحديد الطرق المناسبة لهذا التمثيل وتقديم تقرير إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر في يوليو 2009".

ويقتضي هذا الدور:

- تفعيل الموقف التفاوضي لأفريقيا بشأن المسائل الرئيسية التي يجري التفاوض عليها في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ.
- تفعيل هيكل تفاوضي مناسب لتحقيق النتائج المنشودة من الوفد الواحد.
- تقديم الدعم اللوجستي والمالي والفني لمثل هذا الهيكل والوفد.

وقد تم تحديد القضية الثانية التي تعتبر كفجوة في القارة في انعدام التنسيق بين مختلف الجهود فيما يتعلق بتغير المناخ مما ينجم عنه افتقار التآزر وأحياناً الازدواجية ونقص في التكامل بين مبادرات التغير المناخي.ولقد تم تكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي، وليس أي مؤسسة أخرى، بإنجاز مثل هذا التنسيق. وتنوى مفوضية الاتحاد الأفريقي الاضطلاع بهذا الدور، حتى وإن تركز العديد من الشركاء في مناطق قوتهم. وإلى جانب ذلك هناك حقيقة عدم وجود مجال من الممكن أن تعد فيه سياسات أفريقية واسعة النطاق. وبينما يكون للمجموعات الاقتصادية الإقليمية أهمية حيوية في توضيح مسائل السياسات الإقليمية، فإن

مسائل السياسات القارية الواسعة النطاق تظل ببعيدة عن دائرة الاهتمام والعناية. ومرة أخرى، تكون مفوضية الاتحاد الأفريقي هي وحدها القادرة على تسهيل هذا الأمر بالتعاون مع شركاء مناسبين.

وتمثلت القضية الثالثة في النقص في القيادة السياسية على مستوى المفاوضات حول التغير المناخي. وفي الماضي اعتمدت أفريقيا على البيروقراطيين في شرح قضاياها مما أوجد فجوة خاصة فيما يتعلق بالتوجيه السياسي في عملية التفاوض. والمشاهد أنه على أعلى مستوى لرؤساء الدول لا توجد آلية تضمن توضيح المواقف الأفريقية. ولو أنه أعتني بهذا الأمر لساعد ذلك على تعزيز المفاوضات ودعم مفاوضينا بسد الفجوة السياسية التي تشوب هذه العملية.

2. أهداف البرنامج

تزمع مفوضية الاتحاد الأفريقي العمل على تحقيق ثلاثة أهداف واضحة تتصل بالمهام المنوطة بها والمعتادة بشأن قضايا التغير المناخي في القارة الأفريقية. وتنصب هذه الأهداف في مجالات إعداد وتنسيق السياسات الإقليمية، تعبئة الموارد للتغير المناخي ودعم وتنسيق مختلف الشركاء العاملين في مجال قضايا التغير المناخي لضمان الاستفادة المثلى من مساهماتهم.

1.2 إعداد وتنسيق السياسات

يتمثل الهدف الأول لهذا المقترح في إعداد وتنسيق سياسات إقليمية. وهو الأمر الذي يستلزم تنسيق اطر سياسات التغير المناخي القائمة، مع شركاء مثل البنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا..ألخ أضف إلى ذلك أنه يتوقع أن تضطلع مفوضية الاتحاد الأفريقي بدور متنامي في تنسيق السياسات. وفي مجال صياغة السياسات الدولية، سوف تكون مفوضية الاتحاد الأفريقي بمثابة الركيزة

لعملية إعداد وتنسيق السياسات والقضايا الأفريقية الموحدة، بما في ذلك حتى المجالات التي لا يوجد بشأنها اتفاقيات في القارة.

2.2 تعبئة الموارد للتغير المناخي

يسعى هذا المقترح إلى تحقيق هدف مهم آخر ألا وهو تمكين مفوضية الاتحاد الأفريقي من الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في تعبئة الموارد نحو برامج ومبادرات وأنشطة التغير المناخي في القارة. وهو الأمر الذي يفضي إلى سد فجوة الافتقار إلى مؤسسة حاصلة على تفويض قاري واسع النطاق لزيادة الأموال لصالح برامج خاصة هي بطبيعتها إقليمية. كما تنوي مفوضية الاتحاد الأفريقي تحقيق ها الهدف من خلال التعاون مع شركاء التنمية مثل: البنك الأفريقي للتنمية، بنك منطقة التجارة التفضيلية، النيباد، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، الاتحاد الأوروبي والمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف.

3.2 تنسيق الدعم

يتعلق الأمر هنا بهدف مهم تنوي مفوضية الاتحاد الأفريقي تحقيقه. إن سياسات وبرامج التغير المناخي في القارة تحتاج إلى أشكال متعددة من الدعم، لا سيما في مجالات بناء القدرات وتطوير التكنولوجيا والبحوث. وتزمع مفوضية الاتحاد الأفريقي تحقيق هذا التفويض الخاص من خلال الاتصال بطرق على درجة فائقة من الهيكلة مع العديد من المؤسسات البحثية والخبراء وشركاء التنمية، حتى يتأتى لها سد هذه الفجوة والتأكد من أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي يمكنها الحصول على الدعم الفني اللازم، خاصة في مضماري التكيف والتخفيف.

3. المبرر

توجد مبررات محددة جداً لاقتراح من هذه الطبيعة بالنظر لمهام وتوقعات أدوار مفوضية الاتحاد الأفريقي لتحقيق الأهداف المبينة أعلاه المتصلة بالتغير المناخي. تتمثل هذه المبررات في الآتي:

أولاً، كلّف مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي مفوضية الاتحاد الأفريقي بالعمل بشأن قضايا محددة خاصة بالتغير المناخي. وتتوقع القمة استراتيجية شاملة لمفوضية الاتحاد الأفريقي حول قضايا حول التغير المناخي للتعامل مع قضايا التغير المناخي القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل في أفريقيا.

ثانياً، يجب أن يكون لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي خطة تنفيذ تتابع تنفيذ مقررات القمة حول التغير المناخي.

ثالثاً، يجب أن يعد الاتحاد منهجيات لكي يصبح طرفاً في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ وبرتوكول كيوتو.

رابعاً، أشار العديد من الشركاء بل حتى أجهزة الاتحاد الأفريقي (لا سيما المؤتمرات الوزارية) إلى الحاجة العاجلة لمواءمة وتنسيق مختلف مصادر التمويل لأنشطة التغير المناخي في أفريقيا. وتحتاج مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تنطلق في هذا الاتجاه في أسرع وقت ممكن.

خامساً، تحتاج مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أن تنفذ بدقة الوفد الأفريقي الواحد ومنبر التفاوض في عملية التفاوض بشأن الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي. من أجل تحقيق ذلك، يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم، على الأقل، بما يلي:

- معالجة النقص في استمرارية الدول الأفريقية الأطراف في العملية التفاوضية بشأن الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي.
- مساندة وتسهيل مشاركة المفاوضين الأفريقيين والخبراء الرئيسيين في عمليات الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي.
- تنفيذ الهيكل التفاوضي الأفريقي الموحد.
- مناقشة الموقف الأفريقي الموحد مع لجنة سفراء الاتحاد الأفريقي وإحاطتهم بالرسائل الرئيسية. و
- دعم مؤتمر رؤساء الدول الأفريقيين حول تغير مناخي لتوفير المساندة السياسية للموقف الأفريقي الموحد.

سابعاً، هناك حاجة عاجلة إلى إعداد دراسات استراتيجية لمساندة إعداد السياسات في القارة وكذلك المفاوضات الأفريقية في إطار الموقف الأفريقي الموحد، من ذلك على سبيل المثال أوراق فنية حول الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الأفريقي من جراء التغير المناخي anthropogenic، الدعم ببيانات فنية قطاعية حول تأثيرات وتكلفة التغير المناخي على الاقتصاد ومعلومات فنية حول كمية الكربون المعزولة في مختلف النظم البيئية في القارة الأفريقية.

ثامناً، سوف يكون من الصعب تحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا الاقتراح الإطاري داخل مؤسسة خاوية. ومن ثم هناك حاجة ماسة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على عمل مفوضية الاتحاد الأفريقي المتصل بتغير المناخ من خلال إنشاء وحدة تغير المناخ (أنظر التفاصيل حول الوحدة المقترحة في الملحق 1).

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/525 (XV)
ANNEX.IV

الهيكل المقترح
لوحدة مراقبة تغير المناخ والتصحر

الهيكل المقترح لوحدة مراقبة تغير المناخ والتصحر

مقدمة:

إن تغير المناخ يؤثر سلبا على أفريقيا كما يتضح من انخفاض الموارد المائية: ونقص الإنتاجية الزراعية؛ وانتشار الأمراض المنقولة بالحشرات أو الماء في مناطق جديدة؛ والانخفاض الحاد في الأرصدة السمكية؛ والفيضانات المتزايدة وسقوط الأمطار الغزيرة، وذلك من جملة أمور أخرى. ويساهم تقلب المناخ بشكل كبير في تفشي الفقر واللاأمن الغذائي وضعف النمو الاقتصادي في أفريقيا. فحوالي 200 مليون فقير في أفريقيا يعانون من سوء التغذية ويرجع السبب بالنسبة للعديد منهم إلى اعتمادهم على سبل عيش تتأثر بالمناخ وعلى وجه الخصوص الزراعة المعتمدة على الأمطار. ومن المتوقع أن يزيد هذا الضعف مع تغير المناخ بسبب الزيادات المتوقعة لتقلبات المناخ (على سبيل المثال فيضانات وحالات جفاف أكثر). ويُتوقع حدوث تغيرات مماثلة في إنتاج المحاصيل والموارد المائية الموسمية وانتشار الملاريا وآفات المحاصيل وجوانب الحياة الريفية الأخرى المتأثرة بالمناخ.

علاوة على ذلك، فإن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ قد أشار بثقة كبيرة في تقريره التقييمي الرابع عن أفريقيا (2007) إلى أن أفريقيا إحدى القارات الأكثر تعرضا لتغير وتقلبات المناخ، ويزيد هذا الوضع تفاقما مع تفاعل "الضغوط الكثيرة" التي تحدث على مستويات مختلفة وضعف القدرة على التكيف.

لمحة موجزة عن مشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقي في المسائل المتعلقة بتغير المناخ:

تمثلت مشاركة المفوضية في المسائل المتعلقة بتغير المناخ أساسا في مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ. في 2006، أعدت المفوضية ورقة موقف لإبراز التحديات والفرص التي تواجه أفريقيا من جراء تغير المناخ. وكان تغير المناخ أحد المواضيع الفرعية لقمة يناير 2007 حيث تم خلالها عرض ورقة الموقف. وبناءاً على ذلك،

كثفت المفوضية مشاركتها في المسائل المتعلقة بتغير المناخ مع الأخذ في الاعتبار مصلحة أفريقيا الحيوية من خلال إشراك الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والعالميين في تعزيز مصالح القارة والدفاع عنها. ومنذ ذلك الحين، قامت المفوضية باتخاذ إجراءات ملموسة للنهوض بالتعاون في مجال معالجة تأثير تغير المناخ في أفريقيا. ويعتبر إنشاء أمانة الاتحاد الأفريقي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/البنك الأفريقي للتنمية حول المناخ من أجل التنمية في أفريقيا مرحلة حاسمة في دمج تغير المناخ في الأجندة الإنمائية للقارة من خلال تعزيز القدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني لضمان تصدي أفريقيا لظاهرة تغير المناخ والتكيف معها.

تبرير إنشاء وحدة مراقبة تغير المناخ والتصحر:

تستلزم مسائل تغير المناخ وضع استراتيجية. وستساهم الوحدة المقترحة في زيادة قدرات المفوضية لتكون أكثر إطلاعا على توجهات تغير المناخ وتخطط بشكل ملائم وتكون على استعداد أكبر لدعم الدول الأعضاء في اتخاذ تدابير التخفيف والتكيف في القارة. وستمكّن الوحدة المفوضية من مواجهة تحديات وتوقعات الدول الأعضاء والشركاء والمساعدة على متابعة تطورات المسائل والعمليات الناشئة ومن ثم تمكين المفوضية من التحكم في الوضع. كما سيسمح للمفوضية بمجاراة العمليات والحوارات والمؤتمرات والاجتماعات العالمية المتعلقة بتغير المناخ. وقد أبرزت مشاركة المفوضية في المفاوضات على تغير المناخ الحاجة إلى الاهتمام أكثر بالمسائل المتعلقة بتغير المناخ. وكنتيجة للاهتمام العالمي بتغير المناخ والصلاحيات التي منحها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في يناير 2009 لمفوضية الاتحاد الأفريقي، يركز العاملون في القسم كل اهتمامهم على مسائل تغير المناخ. وعليه، فإن الوحدة المتخصصة في تغير المناخ والتصحر بالمفوضية ستتولى دور التنسيق هذا.

دور مفوضية الاتحاد الأفريقي في مسائل تغير المناخ:

- التركيز الواضح على تغير المناخ.

- التنسيق والتنفيذ الفعالين على الأصعدة القارية والإقليمية والوطنية.
- الحشد الفعال للموارد وتنسيق المانحين.
- توفير قيادة استراتيجية وسياسية للقارة.
- عمليات التآزر وبرامج التكامل على كافة المستويات والتعاون الجيد.
- ضمان الترابط والتواصل وتسهيل المراجعات المتبادلة بين الأقران.
- تقاسم وتبادل المعلومات.
- التنسيق الأفضل مع اتفاقيات الأمم المتحدة والاتفاقيات الإقليمية الأخرى. نشر الخطوط التوجيهية وصحائف الوقائع المبسطة حول الجوانب العلمية والسياسية والاقتصادية لتغير المناخ في أفريقيا.
- المشاركة المتزايدة لأفريقيا في سوق الكاربون العالمية.
- تعزيز رؤية المفوضية لمسألة (تغير المناخ) التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا.
- توفير قيادة استراتيجية وسياسية للقارة.
- تكون بمثابة محاور للتعاون مع الشركاء حول المشاركة السياسية للأقاليم الأفريقية والدول الأعضاء.

<u>هيكل وحدة مراقبة تغير المناخ والتصحر المقترحة:</u>

يُقترح أن تكون وحدة مراقبة تغير المناخ والتصحر المقترحة تحت إشراف إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة. وسيرأسها منسق برتبة م 4 يشرف على قسمي تغير المناخ والتصحر. وسيساعد المنسق موظفا سياسة كبيران برتبة م 3 حيث يتولى الأول مهمة مراقبة تغير المناخ والثاني التصحر، إلى جانب موظفي سياسة برتبة م 2 وهكذا يصبح العدد الإجمالي للعاملين في الوحدة خمسة عاملين مهنيين. وهناك حاجة أيضا إلى عاملي (2) دعم برتبة خ ع أ/ب من أجل حسن سير الوحدة.

على الرغم من أنها كيان منفصل، من المنتظر أن تدمج الوحدة أفقيا مع الوحدات الأخرى لقسم البيئة والموارد الطبيعية لتوطيد التآزر بين تغير المناخ والمجالات الأخرى لإدارة الموارد الطبيعية.

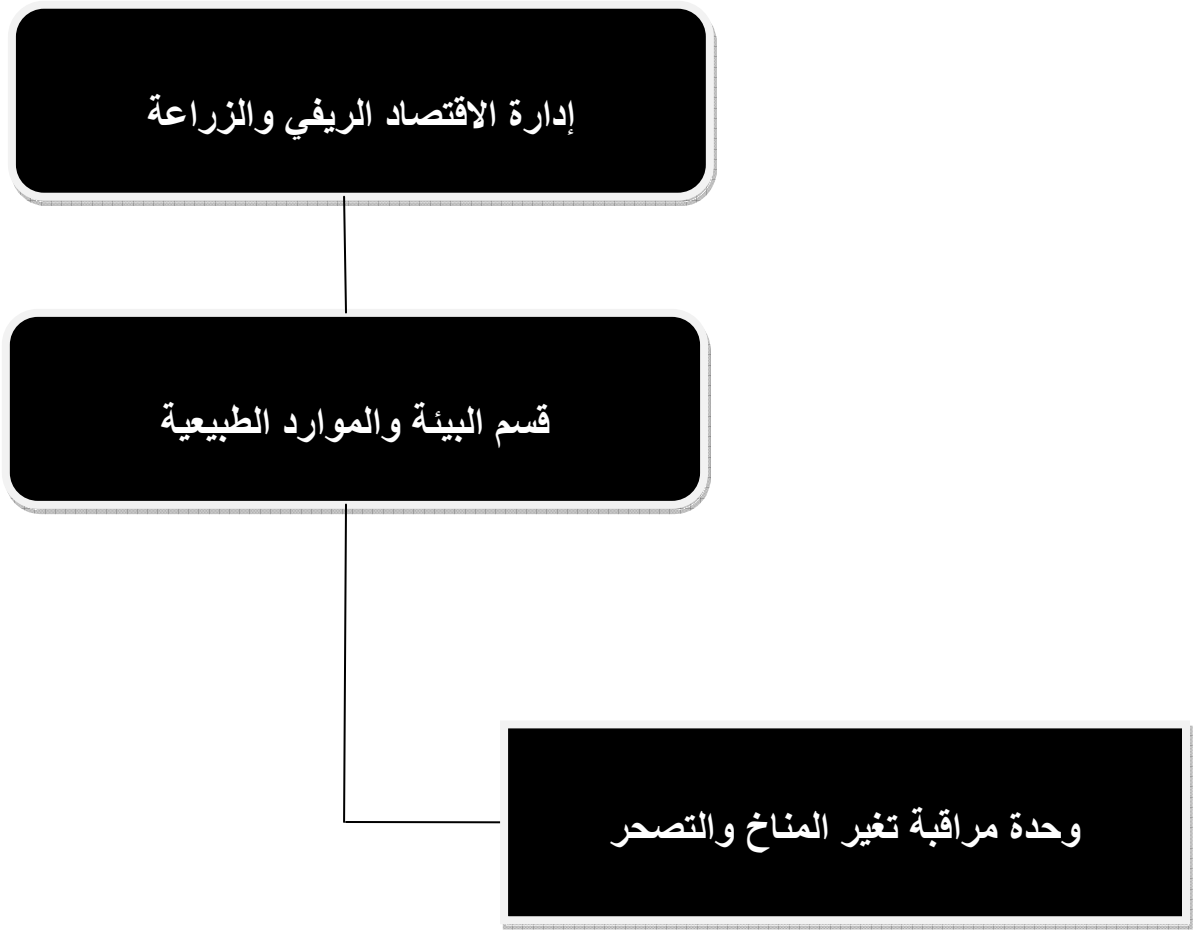

المتطلبات اللوجستية ومتطلبات الميزانية الخاصة بالوحدة:

على الرغم من أنه يُفترض أن تتكفل المفوضية بالوحدة، فإنها تحتاج إلى تمويل على الأقل بالنسبة للخمسة (5) أعوام الأولى لتمكين المفوضية من وضع آلية التمويل الضرورية. وتشمل المتطلبات المالية المرتبات واللوازم والمعدات وتنفيذ البرنامج. ويوضح الجدول أدناه تقديرات ميزانية سنة واحدة.

الجدول 1: متطلبات الميزانية (المرتبات) للأشهر الاثني عشر القادمة (من يوليو 2009 حتى يونيو 2010):

فئة العاملين	الرتبة	المرتب السنوي (بالدولار الأمريكي)
منسق (1)	م 4	45 551
موظف سياسة كبير (2)	م 3	67 238
موظف سياسة (2)	م 2	55 784
عاملا دعم (2) معينان محليا	خ ع ب 10	19 538
ساعي بريد	خ ع ب 6	5415
تكاليف سفر العاملين المهنيين		
إجمالي تكاليف العاملين		**193 526**

الجدول 2: اللوجستيات، تأجير المكتب واللوازم:

المواد	المواصفات	الإجمالي (بالدولار الأمريكي)
اللوازم	المكاتب، الكراسي، إلخ.	30 000
معدات المكاتب	الحواسيب، الطابعة، آلة النسخ، آلات الفاكس، الماسحات الضوئية	45 000
المواد المستهلكة في المكاتب		15 000
تكاليف السفر	للاجتماعات والحلقات الدراسية	75 000
إنتاج ونشر المواد الإعلامية		100 000
دعم المفاوضين الأفريقيين	دعم المفاوضين الأفريقيين (3 بالنسبة للبلدان الـــ34 الأقل نموا و2 لبقية الدول الأعضاء الـــ19) لحضور مؤتمرات الأطراف واجتماعات التفاوض الأخرى.	600 000
تقييم تأثيرات المناخ على أفريقيا (على المستويين القطاعي والإقليمي)		400 000
إجراء دراسة حول تكاليف التكيف في أفريقيا		100 000
الإجمالي		**890 000**

إجمالي متطلبات الميزانية لسنة واحدة (الجدول 1+ الجدول 2): 526 193 + 000 890= 526 083 1 دولار أمريكي.

الخاتمة:

أوصت الدورة الثانية عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد في يناير 2009 المفوضية بتنسيق صياغة الموقف الأفريقي الموحد من المفاوضات على تغير المناخ والإشراف عليها ورفع تقرير بهذا الشأن إلى القمة القادمة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المقرر عقدها في يونيو/يوليو 2009.

وفي هذا الصدد، تلتمس المفوضية موافقة المؤتمر على إنشاء وحدة متخصصة معنية بمراقبة تغير المناخ والتصحر بغية دعم المفاوضين الأفريقيين وتقديم التوجيه السياسي خلال عملية المفاوضات لبحث المسائل الناشئة والعمليات الجارية المتعلقة بتغير المناخ في أفريقيا، وخاصة المفاوضات على نظام تغير المناخ لما بعد 2012.

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/525 (XV)
ANNEX.V

برنامج إفريقيا حول المناخ المقدم إلى كوبنهاجن

الرسائل الرئيسية الموجهة إلى الوزراء

المواقف التفاوضية المشتركة لإفريقيا

—

المؤتمر الإفريقي لوزراء البيئة حول التغيرات المناخية ما بعد 2012

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ

الاتحاد الإفريقي

برنامج إفريقيا حول المناخ المقدم إلى كوبنهاجن

الرسائل الرئيسية الموجهة إلى الوزراء

المواقف التفاوضية المشتركة لإفريقيا

برنامج الأمم المتحدة للبيئة **إفريقيا**

الاعتماد في الجزائر، نوفمبر 2008

التحديث الأول ــ نيروبي، مايو 2009

ســـري

(الدكتور جموعي كمال ــ الجزائر (رئيس المجموعة الإفريقية للمفاوضات المتعلقة بالتغيرات المناخية)
المجموعة الإفريقية وعملية المفاوضات الخاصة بالتغيرات المناخية

في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالتغيرات المناخية

<u>المواقف التفاوضية المشتركة للمجموعة الإفريقية:</u>

1- مواقف إفريقيا حول فريق العمل المختص ــ العمل التعاوني البعيد المدى في إطار الاتفاقية ــ خطة عمل بالي.
2- مواقف إفريقيا حول فريق العمل المختص ــ بروتوكول كيوطو (التزامات إضافية في الملحق (أ) ــ الأطراف، المادة 9.3 من بروتوكول كيوطو
3- مواقف إفريقيا حول مسائل الأجهزة الفرعية في إطار الاتفاقية
4- الجدول الزمني للمفاوضات المؤدية كوبنهاجن في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالتغيرات المناخية (COP1 15-COPMOP5)

ســـري

برنامج إفريقيا حول البيئة، المقدم إلى كوبنهاجن

(المواقف التفاوضية المشتركة لإفريقيا)

يعتمد برنامج إفريقيا حول البيئة المقدم إلى كوبنهاجن على المواقف المشتركة السابقة والمتفق عليها، التي اعتمدتها مجموعة المفاوضين الإفريقيين ومراكز الاتصال (نيفاشا ــ كينيا، أبوجا ــ نيجيريا، داكار ــ السنغال، بون ــ ألمانيا، اجتماع المؤتمر الإفريقي لوزراء البيئة في جوهانسبيرج ــ جنوب إفريقيا، أكرا ــ غانا، الجزائر ــ الجزائر) ويهدف إلى توفير العناصر الأساسية ذات الصلة بالقضايا والبنود المدرجة في جداول أعمال جلسات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالتغيرات المناخية.

كيف نقوم بذلك؟

- تحليل "وثائق العمل" والرد عليها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ
- التشاور والنقاش بين جميع أعضاء المجموعة خلال اجتماعاتنا (في أغلب الأحيان عقب الجلسات الرسمية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالتغيرات المناخية)
- في بعض الأحيان من خلال اتصالات/مبادلات إلكترونية
- تبني مبدأ الإجماع لاتخاذ المواقف والقرارات.
- إعداد المساهمات الإفريقية المشتركة المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ
- في بعض الأحيان (عند الاقتضاء)، الاستعانة بورش عمل تحضيرية أو بعروض من خبراء حول المسائل/المواضيع المعروضة للنقاش/التفاوض

1- مواقف إفريقيا حول فريق العمل المختص ــ العمل التعاوني البعيد المدى تحت الاتفاقية ــ خطة عمل بالي.

ألف- <u>الرؤية المشتركة:</u>

- رؤية ثاقبة ــ بناء نظام مناخي فعال وعادل وشامل ــ في سياق صياغة النماذج
- ضمان التنفيذ الكامل والمستدام للاتفاقية
- جميع عناصر التلوث الطبيعي للهواء
- بناء القدرات التكنولوجية والمالية
- يمكن أن يشمل ذلك هدفا بعيد المدى حول تخفيف الانبعاثات مدعومًا بأهداف متوسطة المدى مرتكزة على علم سليم ومسترشدة بمبادئ الاتفاقية.

باء- <u>التكيف ووسائل التنفيذ</u>:

- **التكيف** هو مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة لإفريقيا باعتبارها القارة الأكثر عرضة. ويمثل **أولويةً** بالنسابة لنا **ولا يمكن** تبديله في أي مكان وعلى أية حال **بتدابير الحد من تغير المناخ.**
- إن **التعاون الدولي** من أجل ضمان تكيف إفريقيا يجب أن يمثل الأولوية القصوى.

ســـري

- التنفيذ الشامل للبرنامج: (أ) بصورة عاجلة/على الفور و(ب) على المدى البعيد
- الوصول إلى وسائل التنفيذ بأقل شروط أو بدونها.
- إن تكلفة عدم الحركة ستكون بكل تأكيد أعلى في المستقبل إذا لم توفر البلدان المتقدمة من **الآن** الدعم **لتكييف احتياجات** إفريقيا ككل.
- الموارد:
  - التزام الدول المتقدمة: أن توفر البلدان المقدمة وسائل تنفيذ إضافية وجدية وكافية وممكن التنبؤ بها ومستدامة.
  - بحلول 2020، 67 بليون سنويا للدول النامية

جيم- <u>الحد من تغير المناخ ووسائل تنفيذه (أ)</u>

ينبغي إقامة جدار ناري بين التزامات البلدان المتقدمة بالحد من تغير المناخ وتدابير البلدان النامية للحد منه.

1. التزامات البلدان **المتقدمة** للحد من تغير المناخ

تقدير الالتزامات بتخفيض كمية الانبعاثات

- رباط قانوني، **<u>التزامات مطلقة</u>** بتخفيض كمية الانبعاثات

- .....: متفق عليه ومثبَّت دوليا للامتثال به

(إمكانية مقارنة الجهود فيما بين البلدان المتقدمة)

مقارنة الأهداف

مقارنة درجة التقيد

مُقاس بما يساويه من الأطنان من ثاني أكسيد الكربون

الحد من تغير المناخ ووسائل تنفيذه (2)

2. تدابير البلدان النامية للحد من تغير المناخ:

- تحقق التدابير التي تتخذها البلدان النامية للحد من تغير المناخ تخفيضا نسبيا وهي تتوقف على الدعم المقدم من البلدان المتقدمة.
- يجب دعم وتمكين تدابير الحد من تغير المناخ عن طريق نقل التكنولوجيا وتوفير الموارد المالية وبناء القدرات من قبل الدول المتقدمة
- تقديم الدعم و اتخاذ تدابير يمكن الإبلاغ عنها والتحقق منها
- يمكن الإبلاغ عن التدابير الوطنية للحد من تغير المناخ عبر اتصالات وطنية (من جانب واحد) أو في سجل (إذا كانت مدعومة)
- التحقق: وهو عمل من جانب واحد يمكن التحقق منه على المستوى الوطني؛ وعمل مدعوم يمكن التحقق منه عبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.
- هدف 2020 بخصوص التمويل: 200 بليون دولار أمريكي سنويا من البلدان المتقدمة

د- التكنولوجيا،المالية وتعزيز القدرات(1)

-وفقا للاتفاقية، التزمت البلدان المتقدمة بتقديم:

- دعم مالي (جديد،إضافي،مناسب،قابل للتنبؤ به ومستدام) (ألية مالية من قبل مجموعة الـ77+الصين). الإلتزام ب: 0،5 من الدخل القومي الخام.إفريقيا تستحق عناية خاصة نظرا لضعفها الخاص..
- تحويل التكنولوجيا (آلية تكنولوجية من قبل مجموعة ال 77 +الصين): التكنولوجيا التي تستجيب لحاجات غفريقيا الفورية ، لاسيما تكنولوجيات التكيّف. يتعين على البلدان المتقدمة ان تغطي التكاليف الكلية و التكاليف الهامشية الكلية و يجب معالجة الحواجز التي تعرقل تحويل التكنولوجيا. تقديم الدعم لحاجات إفريقيا الخاصة في مجال البحث.

د-التكنولوجيا،المالية وتعزيز القدرات(2)

- تعزيز القدرات :

- تعزيز القدرات المؤسسية ، تلبية حاجات البلدان الأخرى في مجال تعزيز القدرات.

-مراكز تدريب إقليمية في مجال تغيّر المناخ.

-التركيز خاصة على الإنذار المبكر، انظمة المراقبة والمتابعة، إدارة الأخطار و الكوارث،...

- تم وضع آلية الإمتثال لضمان الوفاء بالإلتزامات المتعلقة بتقديم الدعم المالي وبالتكنولوجيا وبتعزيز القدرات.

الشكل القانوني للنظام الجديد المتعلق بالمناخ:

(خطة عمل بالي):

- يجب أن يكون صكا جديدا ملزم قانونيا في إطار إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ.
- يجب أن لا يحل هذا الصك محل بروتوكول كيوتو وأن لا يدمج فيه

أو

- يؤدي إلى تعديل إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ حسب تفويض مخطط عمل بالي

-مواقف إفريقيا من فريق العمل المختص لبروتوكول كيوتو (التزامات جديدة للأطراف المدرجة في المرفق الأول-المادة 3.9 لبرتوكول كيوتو)

- يتعين على الأطراف المدرجة في المرفق الأول أن تعتمد تقليصا للإنبعاثات يمكن تقديره وطموح خلال فترة الالتزام الثانية (ابتداءً من الفاتح يناير 2013) بنسبة تقل ب40 بالمائة على الأقل من مستويات التسعينات في غضون 2020 (المعتمدة من قبل الفريق في بون، أبريل 2009، على أساس 25-40 بالمئة من الحصص المحددة في تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي البيني بشأن تغيّر المناخ) وبين 80 و95 بالمئة من مستويات التسعينات في غضون 2050 (وفقا للحصص المحددة في تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي البيني بشأن تغيّر المناخ)
- تعد الإتزامات الطموحة والملزمة قانونيا خلال فترة الإلتزام الثانية من قبل كل البلدان المتقدمة مهمة لإرسال إشارة بشان مواصلة وتعزيز واستقرار سوق المحروقات.

ســـري

- ضمان سلامة البيئة ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متباينة
- يتعين على فريق العمل المختص لبروتكول كيوتو استكمال عمله على الأقل في غضون مؤتمر الاطراف ال15 الأخير (ديسمبر 2009)

النتائج النهائية لفريق العمل المختص لبروتكول كيوتو في كوبنهاجن

تعديل المرفق ب لبروتوكول كيوتو بالنسبة لفترة الإلتزام الثانية وفقا للمادة 3.9

3-مواقف إفريقيا حول مسائل الأجهزة الفرعية (الأجهزة الفرعية في إطار الإتفاقية)

التكيّف:

- تقييم تمويل برنامج العمل لنيروبي
- الحاجات ذات الأولوية القصوى لتمويل تنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيّف
- الطابع العاجل للتنفيذ العملي لصندوق التكيّف ورصد تقليص المعتمد للإنبعاثات
- التطبيق الكامل للقرار 1 لمؤتمر الأطراف ال10

البرامج الوطنية في مجال الإتصال وجرد انبعاثات الغازات الدفيئة:

- الحاجة إلى مزيد من التمويل وتعزيز القدرات

- ضرورة إعادة تفعيل فريق الخبراء الاستشاري مع مراجعة تفويضه لمواصلة الاطراف غير المدرجة في المرفق الأول على توجيه برنامجها الوطني في مجال الإتصال

تعزيز القدرات

تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية من خلال التمويل و التدريب المركز والتعلم عن طريق المناهج العملية

التكيّف:

- تقييم تمويل برنامج العمل لنيروبي
- الحاجات ذات الأولوية القصوى لتمويل تنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيّف
- الطابع العاجل للتنفيذ العملي لصندوق التكيّف ورصد تقليص المعتمد للإنبعاثات
- التطبيق الكامل للقرار 1 لمؤتمر الأطراف ال10

البرامج الوطنية في مجال الإتصال وجرد انبعاثات الغازات الدفيئة:

- الحاجة إلى مزيد من التمويل وتعزيز القدرات
- ضرورة إعادة تفعيل فريق الخبراء الاستشاري مع مراجعة تفويضه لمواصلة الاطراف غير المدرجة في المرفق الأول على توجيه برنامجها الوطني في مجال الإتصال

تعزيز القدرات:

تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية من خلال التمويل والتدريب المركز والتعلم عن طريق المناهج العملية

مراجعة الآلية المالية:

التزويد الخامس العاجل والقوي والأكثر فعالية للمرفق العالمي للبيئة وصندوق البلدان الأقل نموا والصندوق الخاص بتغيّر المناخ

تحويل التكنولوجيا:

- يشكل نظام حقوق الملكية الفكرية حاجزا أساسيا ، حيث أن البلدان المدرجة في المرفق الأول كثيرا ما تطالب بحقوق للوصول الى التكنولوجية ليست بحوزتهل بل بحوزة القطاع الخاص
- الحاجة الملحة لتلطيف الحاجز وتنفيذ المادة 4.5 من الإتفاقية
- إقتراح انشاء صندوق متعدد الأطراف لإقتناء تكنولوجية البيئة

البحث والمراقبة المنتظمة:

- تقديم الدعم للتدريب والبحث والمراقبة المنتظمة و الأدوات
- إنشاء مركز إفريقي لمراقبة المناخ

4-الجدول الزمني للمفاوضات المؤدية إلى كوبنهاجن:

(COP 15-COPMOP 5) في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ

- 1-12 يونيو 2009، بون (ألمانيا)، أعمال التعاون على المدى الطويل، بروتوكول كيوتو، الجهاز الفرعي الخاض بالتنفيذ، الجهاز الفرعي الخاص بالإستشارة في مجال لعلوم والتكنولوجيا
- 10-14 أغسطس 2009، بون (ألمانيا)، أعمال التعاون على المدى الطويل، بروتوكول كيوتو

ســـري

- 28 سبتمبر –9 أكتوبر 2009 بانكوك (تايلاند)، أعمال التعاون على المدى الطويل، بروتوكول كيوتو
- 2–6 سبتمبر 2009 برسولون (إسبانيا) ، أعمال التعاون على المدى الطويل، بروتوكول كيوتو
- 7–18 ديسمبر2009، كوبنهاجن (الدانمارك)، مؤتمر الأطراف، مؤتمر الأطراف بصفته اجتماع الأطراف، أعمال التعاون على المدى الطويل، بروتوكول كيوتو الجهاز الفرعي الخاض بالتنفيذ، الجهاز الفرعي الخاص بالإستشارة في مجال لعلوم والتكنولوجيا

برنامج إفريقيا حول المناخ

المقدم إلى كوبنهاجن

رسائل هامة للوزراء

(الموقف التفاوضية المشتركة لإفريقيا)

برنامج الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة

شكرا على حسن إصغائكم

ســـري

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2009

http://archives.au.int/handle/123456789/3719

Downloaded from African Union Common Repository